الدلالة

إذا كان العالم اللغوي فيرث Firth يرى في نظريته الدلالية أن المعنى هو المحصلة النهائية لتحليل الحدث اللغوي تدريجيًا على مستويات اللغة كافة: الاجتماعية والصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية في قوله «ولمعرفة المعنى يمكن أن نتقبل الحدث اللغوي بشكل كامل، وبعد ذلك نختبره على مستويات مختلفة بالترتيب التنازلي مبتدئين بالسياق الاجتماعي، ونتقدم خلال النحو والمفردات إلى الأصوات ووظائفها»[1] فإن ابن جنى قد سبقه إلى هذه الرؤية، وإن جاءت مبعثرة تفتقر إلى التنظيم في إطار شامل متكامل.

وفي هذا المقال سأبين بالشواهد الصريحة أن ما أنسبه لابن جنى من نظرية في الدلالة ليس ادعاء بما ليس له، وذلك من خلال لمِّ شعث ما تفرق من كلامه وانتثر من آرائه على صفحات مصنفاته بوجه عام، والخصائص بوجه خاص، في محاولة منا لإقامة ما يمكن أن نسميه «نظرية المعنى عند ابن جنى» وسنسير مع فيرث خطوة خطوة بادئين بما بدأ به.

عِندَ ابنِ جِنّي

بقلم: د. عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن

الدلالة الاجتماعية :

وبيان هذه الدلالة يقع على عاتق سياق الحال **Context of Situation** الذي يحدد الإطار والبيئة للحدث اللغوي ويحيط بالظروف والملابسات التي صاحبته.

ولقد شغل بهذا المصطلح — أعني سياق الحال — الانثروبولوجيون بقدر ما شغل به اللغويون، ومن أبرز من اهتم به من الانثروبولوجيين مالينوفسكي **Malinoviski** وذلك لأنه في أثناء عمله في جزر تروبرياند **troberiand Islands** «فشل في إخراج ترجمة مقبولة للنصوص التي سجلها، ووجد أنها لا يمكن أن تؤدي معنى إلا إذا عرفنا الحال التي كان عليها المتكلم حين نطق بها»(٢).

ويتبنى **فيرث** سياق الحال ويأخذ على عاتقه تطويره، بعد أن تبين له أهميته في الدلالة، ليصبح أكثر ملاءمة لمعالجة المشكلات اللغوية «ومع اعترافه بفضل ودَيْن مالينوفسكي عليه فإنه شعر بأن سياق الحال عنده لم يكن كافيًا، ويحتاج إلى دقة وإحكام أكثر في ناحيته اللغوية»(٣). ولكن فيرث ينظر إليه كأي مستوى لغوي آخر إن لم يكن أهم مستوى فيها وستتبين ذلك قريبًا، فهو كما يقول بالمر **Palmer** : «أداة من أدوات اللغوي بنفس الطريقة التي يستخدم بها النظام النحوي مثلاً(٤)». أي في نظر فيرث، لذلك نراه يحدد عدة مقولات يعتبرها العناصر الأساسية لسياق حال الحدث اللغوي على المستوى الاجتماعي وهي(٥) :

(أ) **المظاهر الوثيقة الصلة بالمشاركين** : أشخاصًا وشخصيات ولعله يقصد بالمشاركين المتكلمين والسامعين بملامحهم الظاهرة التي تصور صفاتهم الظاهرة وتشف عن دخائل نفوسهم : ويمكن أن يتضمن ما يلي :

١ — كلام المشاركين أو الحدث الكلامي الصادر عنهم.

٢ — الحدث غير الكلامي عند المشاركين. أي أفعالهم وسلوكهم وتصرفاتهم في أثناء الكلام.

(ب) الأشياء الوثيقة الصلة بالموقف.

(جـ) أثر الحدث الكلامي.

وفي تحديده لهذه المقولات إنما أراد أن يجعل لسياق الحال أسسًا تقوم عليها دراسته بشكل علمي، لأنه يعول عليه كثيرًا في إقامة صرح المعنى الدلالي فهو يرى : «أن التصور الأساسي في علم الدلالة يقوم على سياق الحال. وذلك السياق يشمل المشارك البشري أو المشاركين، ماذا يقولون، وماذا يجرى، ويجد فيه عالم الأصوات سياقه الصوتي كما يجد النحوي والمعجمي سياقاتهما فيه. وإذا أردت أن تبحث عن الخلفية الثقافية الأصلية فعليك بسياقات خبرة وتجارب المشاركين، فكل شخص يحمل معه ثقافته وجزءًا كبيرًا من واقعه الاجتماعي أينما يذهب. وبعد فراغ عالم الأصوات والنحوي والمعجمي من عملهم يعقُب ذلك عملية التكامل الكبرى التي تفيد من عملهم في الدراسة الدلالية، ولهذه الدراسة السياقية والتجريبية احتفظ بمصطلح علم الدلالة **Semantics** »(٦).

فهو يعطي للسياق أهمية كبرى، ويرى أن دوره الفعّال لا يقتصر على ما حدده له من مقولات هي عبارة عن ظروف وملابسات اجتماعية، وإنما يفيد منه أيضًا الصوتي والنحوي والمعجمي في تحليلهم للحدث اللغوي، حتى أنه لا يتصور علمًا للدلالة دون دراسة السياق، بل إنه يتقدم أكثر فيطلق على الدراسة السياقية مصطلح علم الدلالة، وكأن الدلالة ليست شيئًا غير معرفة عناصر سياق الحال. وعلى ذلك فالقول الفصل في معاني المفردات والجمل والعبارات يقع على عاتق العنصر الاجتماعي في الدلالة.

والآن بعد أن تعرفنا على مقولات سياق الحال عند فيرث يجدر بنا أن نقارنها بما وصلنا من كلام ابن جني وتحديد ما اتفقنا عليه وما اختلفنا فيه. فابن جني يقول : «والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصورها، من استخفافها شيئًا أو استثقاله وتقبله أو إنكاره، والأنس به والاستيحاش منه، والرضا به أو التعجب من قائله وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس»(٧) فكأنه يستعين في استبيانه عما قصدته العرب بما يشاهده من أحوال المتكلمين

ووجودهم ممن أتيحت له رؤيتهم في أثناء حديثهم، أو نستعين بما نقله العلماء عن أحوال المتكلمين وسجلوه عمن لم يحضر حديثهم.

وهذه العبارة السالفة تصدق على ما يعنيه فيرث بمقولة : الحدث غير الكلامي للمشاركين «**ولا أغالي إذا قلت إن في كلام ابن جنى وضوحًا وتفصيلاً أكثر وبخاصة حين يقول** : «**الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على مافي النفوس**» كأن هذه التصرفات التي تبدو والملامح التي تتشكل على الوجه تصور ما في النفس تصويرًا لا شك فيه فكأنها شاهد يقسم على صدق قوله حتى لا يترك شبهة على مايقول.

وكعادة ابن جنى في توضيح أفكاره يستشهد لها فيردف قائلاً **ألا ترى إلى قوله**(٨) ؛

تقول — وصكت وجهها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس؟!

«فلو قال حاكيًا عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس من غير أن يذكر صك الوجه — لأعلمنا بذلك أنها متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال، قال : (**وصكت على وجهها**) علم بذلك قوة انكارها وتعاظم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، وبعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين»(٩).

وما استشهد به أبو الفتح يتضمن أمرين : **أولها** : **الحدث الكلامي بقولها** «**أبعلي هذا بالرحى المتقاعس؟! أي تستنكر هذا الأمر بقولها**.

وأما ثانيها : **فهو الحدث غير الكلامي ويمثله قول الشاعر** : **وصكت وجهها بيمينها**.

وأما قول ابن جنى : «علم بذلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها، هذا مع انك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها ولو شاهدتها لكنت بها أعرف وبعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين «فأول ما يعنيه هو ما عبر عنه فيرث بـ «أثر الحدث الكلامي وغير الكلامي» أي أن من سمع كلامها مباشرة أي قولها «أبعلي هذا بالرحى المتقاعس؟!» وشاهدها تصك وجهها بيديها في الوقت نفسه سيكون أشد تأثرًا وبحالها أكثر معرفة بفعل هذين الحدثين.

وأما قول **فيرث** بوجوب الاحاطة بالأشياء الوثيقة الصلة بالموقف فخير ما يمثله ويعبر عنه قول ابن جني : «وكذلك قول الآخر[١٠] : **قلنا لها قفي لنا قالت قافِ**. لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئًا آخر من جملة الحال فقال مع قوله : «قالت، **قافِ (وامسكت بزمام بعيرها)** أو **(عاجته علينا)** لكان أبْيَن لما كانوا عليه وأدل على أنها أرادت : وقفت أو توقفت، دون أن يظن أنها أرادت : قفي لنا ! يقول لي : قفي لنا ! متعجبة منه. وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم أن قولها **(قافِ)** إجابه له، لارد لقوله وتعجب منه في قوله «**قفي لنا**»[١١].

ولا يخفي ما للإمساك بزمام البعير وشده من دلالة على الوقوف، فصلتهما وثيقة بل إن الإمساك بزمام البعير من أوضح وأبرز الأمارات دلالة على الرغبة في الوقوف، وهذه الصورة أشبه ما تكون في أيامنا برفع الكوابح اليدوية للسيارة وشدها للدلالة على وقوفها وضمان عدم تحركها. وابن جنى بناء على قوله يرى في إمساك زمام البعير وهو الحدث غير الكلامي الوثيق الصلة بكلامها قرينة يزول معها الإبهام ويتضح موقفها، إذ يدل بجلاء على استجابتها لا على تعجبها وإنكارها الذي قد يتبادر إلى الذهن من قولها : **قاف**.

وجريًا على ما ألفناه من أبي الفتح من أنه لا يترك القارئ وفي نفسه شيء فيما يناقشه يتقدم بنا خطوة لبيان ما للتعرف على سياق الكلام والظروف التي قيل فيها من ضرورة إذ يضرب المثل بقولنا : «رفع عقيرته» التي تعني لنا أنه «رفع صوته» والحقيقة أنه لولا معرفة المناسبة أو السياق الذي قيلت فيه لما أمكننا أن نصل إلى ما نفهمه منها، لأنه ليس لدلالة العقيرة الوضعية أو لاشتقاقها أي صلة برفع الصوت، إذًا فالفضل كل الفضل في إدراك دلالة «رفع عقيرته» للسبب والسياق الذي قيلت فيه. ويحتج ابن جنى بقول أبي بكر بن السراج : «بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها اسباب لم يشاهدها، ولم ندر ما حديثها. كقولهم **(رفع عقيرته)** إذا رفع صوته، فلو ذهبنا نشتق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جدًا، وإنما هو أن رجلاً قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته فقال الناس : **رفع عقيرته، أي رجله المعقورة**»[١٢] اذًا فرفع عقيرته لم تكتسب هذا المعنى بأصواتها المكونة لها أي من دلالتها الصوتية المطردة بل اكتسبته من السبب والسّياق الذي صاحبها.

ولم **يكتف ابن جني** بذلك بل رأى أن الحال المشاهدة أي الحدث غير الكلامي يمكن أن ينوب عن اللفظ ويكون له تأثيره في بيان المعاني النحوية التي تترتب عليها المعاني الدلالية، كقوله : «**ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتًا فتقول : القرطاسَ والله أي أصاب القرطاس. وأصاب في حكم الملفوظ به البتة وان لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه ثابتة مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل مُهوٍ بسيف في يده : زيدًا، أي أضرب زيدا، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به**»(١٣) **فالحال المشاهدة، ارسال السهم والهُوِيُّ بالسيف، حدثان غير كلاميين نابا مناب الحدث الكلامي لأنهما جزء من سياق الحال فاستغنى بهما عن الفعل الناصب إذ كانت لها نفس الدلالة وبالتالي نفس العمل.**

وتأكيدًا على شدة تعلقه واهتمامه بهذه الحال السياقية ينهي كلامه في صورة أمنية لو تحققت لكان الغَناء فيها عن كثير من الكلام إذ يقول : «**فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن ابي اسحق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين**. وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، الا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالاتؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة، لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقًا فيه، غير مهتم الرأي والنحيزة والعقل»(١٤). فالإشارة وماتصاحبها، أي الحدث غير الكلامي وما يتصل به أبلغ عنده من العبارة، أي الحدث الكلامي، حتى لو شفعت هذه العبارة بأغلظ الأيمان.

بعد كل ما سبق نستطيع أن نخرج بنتيجة واضحة، دون تحيز لابن جنى أو تجن على غيره، أن الأصالة في سياق الحال إنما هي لابن جنى من اللغويين العرب وليست للغوي الانجليزي فيرث؛ وذلك لأننا بعد مناقشة ما ورد عن ابن جنى ومقارنته بعناصر سياق الحال التي قررها فيرث لم نجد أدنى فرق بينهما، سوى أن الأخير قد عمل لسياق الحال نظرية منظمة معطيًا إياها

الأهمية القصوى في بيان المعنى الدلالي. وانني لألحظ هذه الأهمية عند ابن جنى في قوله : **«حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيه»**. أي أن المعنى المقصود قد يستشف من إشارة أو من الحال التي يشاهد عليها أو فيها المتكلم، فكأن دلالة الحال تغني عن أية دلالة أخرى.

هذا بالإضافة إلى الأسس أو المقولات التي أقام عليها فيرث نظريته، وقد رأينا أنها توافرت في كلام ابن جنى، اذ استخرجناها دون أن نحمل كلامه مالا يطيقه، أو دون أن نتعسف في تأويله.

ومن خلال معالجة الدلالة الاجتماعية تبين لنا أن هناك فرقًا بينها وبين الدلالة المعجمية. فالدلالة الاجتماعية مثلاً لـ «**رفع عقيرته**» أي رفع رجله المعقورة أي المقطوعة. وأما الدلالة السياقية لها في «**رفع صوته**» وفي ذلك أبلغ رد وأوضحه من **ابن جنى** الذي نقل كلام أبي بكر ابن السراج على من رأى عدم التفرقة بين الدلالتين لأنهما شيء واحد، وعلى رأس هؤلاء **الدكتور إبراهيم أنيس الذي يقول** : «والمعاجم قديمها وحديثها تتخذ من الدلالة الاجتماعية للكلمات هدفًا أساسيًا وتكاد توجه إليها كل عنايتها، فلا غرابة اذن ألا يفرق بعض اللغويين بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، وهذا ما ارتضيناه وقنعنا به، فكلما ذكرنا الدلالة المعجمية لا نعني بها سوى الدلالة الاجتماعية»[١٥].

وبما أن الدلالتين عبارة عن لونين من ألوان الطيف الذي تحدث عنه فيرث، والذي من خلال تشقيق مكوناته وتحليلها نخرج بالمعنى الدلالي المقصود يجدر بنا أن نتعرف الفرق بينهما، ولا يخفي أن الدلالة المعجمية هي الدلالة القاموسية الجامدة في وضع استاتيكي يحركها النطق بالألفاظ فتخضع في تحديد معناها بشكل دقيق وواضح لجملة من العوامل أو المؤثرات الصوتية والاجتماعية والنحوية والصرفية، أي يظل هذا المعنى القاموسي قاصرًا بحاجة إلى الاستعانة بالانظمة السابقة ليتحدد المعنى الدلالي.

هذا فضلاً عن أن المعنى الاجتماعي أعم من المعنى المعجمي فالأخير متعارف عليه، والاجتماعي تحدده الظروف والملابسات والماجريات وثبات المعنى المعجمي لا يمنع السياق من

أن يوجهه وجهة معينة من تخصيص أو تعميم أو تحريف أو تبديل، أو تطوير أو مجاز أو حقيقة، لأن الدلالة الاجتماعية بطبيعتها ديناميكية تنشأ من خلال تفاعل عوامل عدة من الملابسات أو الظروف التي اصطلح على تسميتها بالمقام أو السياق.

والمعنى المعجمي أخيرًا على حد قول د. محمود السعران هو : «المضمون المنطقي لكل كلمة الذي يكون الاشتراك في فهمه واحدًا أو شديد التقارب»[١٦] وبما أن الكلام سلوك اجتماعي فالسياق يتعهد بالكشف عن المضامين الاجتماعية والنفسية بمشاركة النظم النحوية والصرفية والصوتية.

الدلالة النحويــة :

وهي الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعًا معينًا في الجملة حسب قوانين اللغة، حيث كل كلمة في التركيب لابد أن يكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها؛ لذلك قال ابن جنى عن النحو : «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره»[١٧] ثم قال أيضًا : «فإن سبب إصلاح العرب ألفاظها وطردها إياها على المثل التي قننتها وقصرتها عليها إنما هي لتحصين المعنى والإبانة عنه وتصويره» إذًا هو يدرك تمامًا وجوب مراعاة القوانين النحوية من أجل وضوح المعنى وإبانته.

وإذا كان **تشومسكي** **Chomsky** [١٨] يرى أن معنى الجملة يمكن فهمه من خلال العلاقات فيها فان ابن جنى قد أدرك هذه الفكرة بجلاء في وظيفة الاعراب الدلالية. والاعراب كما هو معروف مظهر لفظي خارجي للعلاقات الداخلية المعنوية في التركيب النحوي ويقول ابن جنى في شأن الاعراب : «هو الابانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك اذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا[١٩] واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه» ثم يقول في موضع آخر : «ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي، أصلح اللفظ له وقيد مقاده الأوفق من أجله» وذلك قوله : «الاعراب إنما جيء به

دالاً على اختلاف المعاني»[٢٠] فالإعراب في نظره يقوم بدور أساسي في تحديد الوظائف النحوية للكلمات من خلال حركاته التي تفرق بين كلمة وأخرى برفع هذه الكلمة، ونصب الثانية وجر الثالثة وهكذا، فهي صور لفظية تقوم بوظيفة دلالية من خلال تحديدها للمعاني النحوية للكلمات في الجملة أو العبارة، فالضمة على آخر الاسم الذي يقع بعد الفعل تحدد علاقته بالفعل وتعطيه وظيفته أي أنه فاعل الفعل والحدث قد حصل منه أو اتصف به. والفتحة على آخر اسم تالٍ مثلاً تحدد علاقته بما قبله وبما بعده فتعني أنه الذي وقع عليه فعل الفاعل، وهكذا كل حركة إعرابية تقوم بمهمة أساسية في تحديد العلاقات بين الألفاظ، وبالتالي تبين المعاني النحوية، التي تساهم بنصيب مع الدلالات الأخرى في بيان المعنى الدلالي.

قد نجد هذه الدلالة عند ابن جني تحت اسم الدلالة المعنوية، وذلك بمراعاته للقوانين النحوية التي ترى أن لكل فعل فاعلاً، فإذا ذكرت الفعل لابد أن تبحث له عن فاعل يقع بعده، فالفعل حدث لابد له من محدث، حيث يقول ابن جني : «ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد فتقول : هذا فعل ولا بد له من فاعل، فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعل كل مذكر يصح منه الفعل ... ودلالة المثال على الفاعل من جهة معناه لا من جهة لفظه[٢١]». والحقيقة أن المرء يتردد في تسمية هذا الجانب الذي لمسه ابن جنى وسماه الدلالة المعنوية، أيقصد به الارتباط الداخلي بين الفعل والفاعل ؟ وإني وإن كنت أرجح الارتباط الداخلي بينهما لأنه يبين الوظيفة النحوية الدلالية لكل منهما، فإنني لا أنفي الموقع أي الترتيب بين الفاعل والفعل الذي يجعل الفعل متقدمًا على الفاعل حسب القوانين النحوية لكي يؤدي كل منهما وظيفته النحوية.

وسواء أكان قصده هذا أو ذلك فالمهم أنه أدرك ببصيرة نافذة أنه لابد من قيام علاقة نحوية بين الفعل، أيِّ فعل ومُحْدِثِه يكون بمثابة القوة التي تشد أحدهما إلى الآخر في التركيب أو الجملة، وهذه العلاقة من أهم العلاقات التي تقوم بين اسم وفعل.

وهكذا يبحث ابن جنى عن المعنى من خلال الاعراب وما سماه الدلالة المعنوية، ولم يفته

أن ينبه إلى أنه إذا كان الاعراب هو السبب في اختلاف المعاني فان وراء هذه الصورة اللفظية سببًا آخر ألا وهو العامل الذي يتحكم فيها ويوجهها ويستخدمها لتعبر عن مدى تأثيره على معمولاته وقوة عمله في الألفاظ التي تليه، فالكلمة الواحدة قد تأتي نحويًا فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مجرورًا، فتنتقل من معنى نحوي إلى آخر حسب العامل في كل تركيب، وهذا ما يمكن أن نستفيده من قوله : «النحو إنما هو لمعرفة أنفس الكلم المتنقلة ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرا ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات الاعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة»[٢٢] ، أي لحركات الحروف الأخرى في الكلمة، لأن ذلك من اختصاص التصريف لأن المعنى النحوي متعلق بحركة الإعراب على آخر الكلمة، أي للنظام الداخلي للعلاقات بين عناصر الجملة.

وقدم ابن جني في المحتسب نظرات ذات قيمة في الدلالة النحوية[٢٣] ، في توجيهه لقراءة يزيد البربري للآية الكريمة : «وعُلِّم آدمُ الاسماءَ كلَّها»[٢٤] بضم العين وميم آدم يقدم دراسة لنظام الجملة في العربية وما يكمن وراء تغيير هذا النظام من دلالات وظيفية أو معنوية فيقول : «ينبغي أن يعلم ما أذكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، كضرب زيد عمرا، فإذا عناهم ذِكْر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا : ضرب عمرا زيد، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل، فقالوا: عمراً ضرب زيد، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضله، فقالوا عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا : عمرو ضرب زيد فحذفوا ضميره ونَوَوْه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره رغبة به عن صورة الفضلة وتحاميًا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص وألغوا ذكر الفاعل مظهرًا أو مضمرًا فقالوا : ضرب عمرو فاطرح ذكر الفاعل البتة. نعم وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة وهو قولهم : أولعت بالشيء ولا يقولون أَوْلعَنى به كذا، وقالوا : ثُلِج فؤاد الرجل ولم يقولوا : ثَلَجه كذا، وامتقع لونه ولم يقولوا امتقعه كذا.

وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة، وإنما كانت كذلك لأنها تجلو الجملة وتجعلها تابعةً في المعنى لها.

فاذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة حتى ألغوا حديث الفاعل معها وبنوا الفعل لمفعوله : فقالوا : ضُرب زيد — حَسُنَ قوله تعالى : «وعُلِّم آدمُ الاسماء كلها» على البناء لما لم يُسَم فاعله لما كان فيه أنه قد عرفها وعلمها وانس أيضًا علم المخاطبين بأن الله سبحانه هو الذي علمه إياها بقراءة من قرأ وَعلَّم آدم الاسماء كلها»[٢٥]، وهكذا يحدد ابن جنى نظام الجملة، وما يصيبها من تغيرات لتؤدي المعنى المقصود والدلالة الدقيقة حتى أن الفضلة تقدم على باقي عناصر الجملة وتقام علاقات جديدة فيما بينها، ويحذف الفاعل أحيانًا والقصد من وراء ذلك كله الوصول إلى الأمر الأهم وبيان أن المعنى في هذا الوضع مثلاً أكثر وضوحًا من غيره.

ويقدم أيضًا نموذجًا لدراسة فصيلة نحوية، ألا وهي التنكير وما يفيده من معنى التجريد وذلك في توجيهه لقراءة الحسن للآية الكريمة : «**اهْدنا صراطًا مستقيمًا**»[٢٦]، فهو يقول : «**ينبغي أن يكون اراد — والله أعلم — التذلل لله سبحانه واظهار الطاعة له. أي قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له : صراط مستقيم ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ : الصراط المستقيم أي الصراط الذي شاعت استقامته وتُعولت في ذلك حاله وطريقته .. وزاد في حسن التنكر هنا ما دخله من المعنى وذلك أن تقديره : أدم هدايتك لنا، فإنك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم فجرى حينئذ مجرى قولك : لئن لقيت رسول الله ﷺ لتلقين منه رجلاً متناهيًا في الخير ورسولاً جامعًا لسبل الفضل فقد آلت به الحال إلى معنى التجريد**»[٢٧]. يقصد التجريد البلاغي — الذي يزيد فيه المعنى قوة التنكير ويزيد الدلالة شمولاً لأن نكرة الجنس تفيد ما تفيده المعرفة.

وكذلك نجده في المحتسب قد أعطى التثنية معنى وظيفيًا يدل فيه على العموم وكذلك يوظف الإضافة لتضيف معنى الجنس أيضًا وذلك في توجيه قراءة زيد بن ثابت وابن مسعود والحسن بخلاف — **وعاصم الجحدري** : «**فاصلحوا بين أخوانكم**»[٢٨] نقول : «هذه القراءة تدل على أن القراءة العامة التي هي بين أَخَوَيْكم» لفظها لفظ التثنية، ومعناها الجماعة، أي كل

اثنين فصاعدا من المسلمين اقتتلا فاصلحوا بينهما ألا ترى أن هذا حكم عام في الجماعة، وليس يختص به منهم اثنان مقصودان؟ ففيه إذًا شيئان: أحدهما لفظ التثنية يراد به الجماعة. والآخر لفظ الإضافة لمعنى الجنس، كقولهم منعت العراق قفيزها ودرهمها أي قفزانها ودراهمها، ومنعت مصر إردبها أي أرادبها»[29] أي أن المضاف أفاد معنى الجنسية.

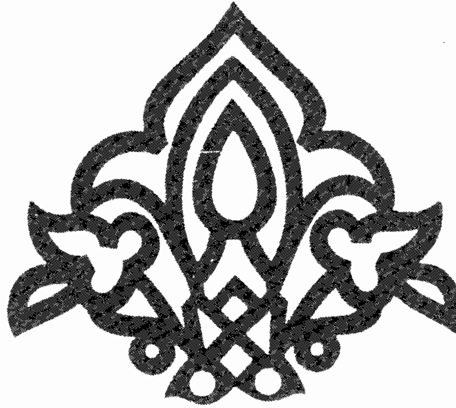
كذلك نجد عنده إشارة صريحة إلى دلالة اسم الموصول على الجنسية وذلك في توجيهه قراءة **ابن هرمز**: «التي أرضعنكم»[30] بلفظ الواحد **قال أبو الفتح**: ينبغي أن تكون التي هنا جنساً فيعود الضمير عليه دون لفظه كما قال الله سبحانه: «**والذي جاء بالصدق وصدق به**»[31]، ثم قال: «**أولئك هم المتقون» فهذا على مذهب الجنسية كقولك الرجل أفضل من المرأة**»[32]، **فالتي في نظره وان كانت لفظًا مفردًا فإنها تدل على الجنس كله معنى.**

والحقيقة أن ابن جني لم يقدم ما سبق من ملحوظات وإشارات حول الدلالات النسبية والفصائل النحوية إلا لأنه يدرك تمامًا وظائفها الدلالية في التركيب النحوي ونظام الجملة في العربية. بالإضافة إلى أنه كان يدرك الفرق بين المعنى النحوي الوظيفي والمعني المعجمي ويتجلى ذلك في قوله: «يقول النحويون إن الفاعل رفْع، والمعول به نصْب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرِب زيد فنرفعه وان كان مفعولاً به ونقول: إن زيدًا قام فننصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلاً ونقول أيضًا: **قد قال الله عز وجل (ومن حيثُ خرجتَ)**[33] فرفع حيث وان كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله — عز وجل — **(لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ)**[34] وما يجري هذا المجرى..، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عن أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل هو اسم ذكرته بعد الفعل واسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الواجب وغير الواجب في ذلك سواء. وكذلك القول على المفعول إنه إنما ينصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضله»[35]. وهكذا قد يأتي الفاعل الحقيقي مثلاً منصوبًا أو مجرورًا، مع أنه نحويًا يكون مرفوعاً، ومع نصبه أو جره لا يغير من الحقيقة في شيء وهو أنه في العرف المعجمي يكون هو الفاعل. وأما في النظام النحوي فقد يكون مرفوعًا في الغالب، وقد يأتي كما

قلنا منصوبًا كما في إن زيدا قام فزيد فاعل في المعنى واسم ان المنصوب لفظًا حسب قواعد اللغة وهكذا، المفعول به في النظام النحوي من حقه النصب ولكنه قد يأتي مرفوعًا في مثل : ضُربِ زيد، ولكنه يظل في دلالته المعجمية مفعولاً به.

وهكذا استطاع أن ينفذ إلى المعاني النحوية ويميزها عن المعاني المعجمية في البنية اللغوية.

أما الدلالة المعجمية فلم يكن ابن جنى كغيره من اللغويين بحاجة إلى التنبيه إليها، فهي دلالة الكلمة المفردة المثبتة في القاموس، وهي مهمة تكفل بها المعجميون في البيئات اللغوية، وبلا شك هي الدلالة الاصلية أو الأساسية بالوضع اللغوي، أو الاتفاق في البيئة الخاصة.



* الهوامـــش *

(١) Papers In Linguistics: (Modes of Meaning): p. 142.

(٢) Palmer: Semantics (Context of Situation) p. 47.

(٣) Ibid: p. 48.

(٤) Ibid: p. 49.

(٥) انظر: Firth: Papers In Linguistics: p. 182.

(٦) Papers In Linguistics, p. 17.

(٧) الخصائص : ١/ ٢٤٥.
(٨) يقصد الشاعر : نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي.
(٩) الخصائص ١ : ٢٤٥. والمتقاعس : الذي يدفع صدره إلى الأمام والخلف بصورة متوالية.
(١٠) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط : وبقية البيت : لاتحسبينا قد نسينا الايجاف. والايجاف سرعة السير.
(١١) الخصائص : ٢٤٦/١.
(١٢) الخصائص : ٢٤٨/١.
(١٣) السابق : ٢٦٤، ٢٨٤، ٢٨٥.
(١٤) السابق : ١/ ٢٤٨.
(١٥) دلالة الألفاظ : ص ٥١.
(١٦) علم اللغة : ص٣٠٢ — ٣٠٣.
(١٧) الخصائص : ٣٤/١.
(١٨) «يؤكد تشومسكي أن فهم العلاقات في «البنية العميقة» ضروري لتفسير الجملة تفسيرًا دلاليًا صحيحًا» الدكتور عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث، مطبعة دار نشر الثقافة، ١٩٧٧م : ص ١٤٢.
(١٩) شرحا : نوعًا. الخصائص : ١/ ٣٥، ١٥٠، ١٧٥.
(٢٠) المرجع السابق.
(٢١) المرجع السابق : ٩٨/٣ — ٩٩.
(٢٢) المنصف في شرح تصريف المازني : ١/ ص ٤.
(٢٣) يرجع الفضل في اكتشاف هذه النظرات لاستاذنا الدكتور عبده الراجحي في رسالته للماجستير (منهج ابن جنى في كتابه المحتسب» مخطوطة بكلية الآداب — جامعة الإسكندرية — رقم ٥١١ س.
(٢٤) ٣١ — البقرة.
(٢٥) المحتسب : ٦٤/١ — ٦٥.
(٢٦) ٦ — الفاتحة.
(٢٧) المحتسب : ١/ ٤١ — ٤٢.
(٢٨) ١٠ — الحجرات.
(٢٩) المحتسب : ٢/ ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠ والقفيز مكيال مقداره ١٢ صاعا.
(٣٠) ٢٣ — النساء.
(٣١) ٣٣ — الزمر.
(٣٢) المحتسب : ١/ ١٨٥.
(٣٣) ١٤٩ — البقرة.
(٣٤) ٤ — الروم.
(٣٥) الخصائص : ١/ ١٨٤ — ١٨٥.